دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: تأملات في المسألة الديمقراطية في المغرب
المصدر: مجلة نوافذ
الناشر: أحمد الحارثي
المؤلف الرئيسي: الشاوي، عبدالقادر
المجلد/العدد: ع 1
محكمة: لا
التاريخ الميلادي: 1998
الشهر: يونيو
الصفحات: 22 - 28
رقم MD: 517577
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
قواعد المعلومات: AraBase
مواضيع: التجربة الديمقراطية، المغرب، النقد السياسي، التحليل السياسي
رابط: http://search.mandumah.com/Record/517577

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تأملات في المسألة الديموقراطية في المغرب

عبد القادر الشاوي

تقرر العمل بالدستور لأول مرة في المغرب الحديث عام 1962، دون أن يحظى بالإجماع الذي أريد له، يوم الاستفتاء، أن يحوز عليه من طرف النخب التي تنافست على إقراره في ذلك الوقت. وعن هذا الدستور صدرت مؤسسات تمثيلية لم تعمر طويلا في واقع الحال. وفي سنة 1965 أُعلنت حالة الاستثناء بموجب الفصل 35 منه، ولم ترفع، رسميا، إلا بإعلان الدستور الثاني في يوليوز 1970. وبين الدستورين عاشت البلاد حالة من القهر السياسي تقلصت معها فرص العمل الحر في وجه جميع القوى التي كانت ترفع شعارات الإصلاح الوطني أو تسعى إلى تغيير الوضع القائم على ضوء توجهات «ثورية» أو «انقلابية». وسيغدو المجال السياسي حكرا على الصوت الواحد، إلا ما كان من هبات أو توترات اجتماعية غلبت على هذا الصوت بالاحتجاج والنضال، وستكون عونا لبعض الحركات السياسية الكامنة على البروز والمطالبة بالديموقراطية والتغيير. وسنرى كيف أن الإعداد للاستفتاء على الدستور الثالث (فبراير 1972) ترافق مع الأجواء الملتهبة التي عرفتها بداية السبعينيات، سواء من حيث النضالات الاجتماعية التي خاضتها فئات عريضة من الشعب، أو بسبب ظهور قوى جديدة طموحة تعلن شعارات ثورية وتعمل في سبيل قلب

الوضع القائم، أو بسبب مؤثرات ظرفية ساعدت بعض القوى المهمشة على استعادة دورها التقليدي في الصراع ضد السلطة القائمة من باب المطالبة بعودة المشروعية، فضلا عن أحداث سياسية مباشرة خلخلت مواقع السلطة (الانقلابان العسكريان الفاشلان، حركات مسلحة... إلخ)

ومن مفارقات هذه المرحلة المتوترة أن الاستفتاء على الدستور المعدل (الثالث) لم يحظ بالإجماع، ولكنه سيصبح قاعدة معتمدة في التحضير للانتخابات البلدية والتشريعية، وستجري هذه الانتخابات، بناء على شعار «المسلسل الديموقراطي» في مناخ من الحماس فجرته قضية الصحراء والترخيص لبعض الأحزاب المبعدة بالعمل الحر ورفع الرقابة وما ماثل ذلك من صيغ التوافق. ولا مناص من الاعتراف بأن اعتماد الدستور المذكور في هذا السبيل سيكون بمثابة إعلان رسمي بانطلاق المسلسل الديموقراطي.

إن الاستفتاء على الدساتير المذكورة، كما قدمنا، لم يحظ أبدا بالإجماع، وكان للقوى السياسية المعارضة الأثر الأكبر في مقاطعتها أو التحفظ على بعض بنودها، في حين يمكن أن نلاحظ أن تلك الدساتير كانت تنسخ بعضها تبعا للتحولات التي كانت تطرأ على البلاد، وتعمل أكثر في إطار هذا النسخ، على تقنين الحياة السياسية وتنظيم كثير من الاختصاصات ومركزتها، بل والتراجع عن المكتسبات التي وقع التنصيص عليها في الدستور الأول. ولم يتحقق الإجماع النسبي على أي دستور إلا بعد ذلك بأزيد من عقدين من الزمن (1996) عندما أمكن للقوى الأساسية في (التحالف الكتلوي) أن تصوت عليه بنعم، فارتفعت «العقدة» التي كانت باستمرار من منغصات التوافق المرغوب فيه لتحقيق الالتفاف حول مؤسسة السلطة القائدة.

كانت فكرة المجلس التأسيس قد طرحت في بداية الاستقلال، ولعلها عكست، في مناخ تلك المرحلة، منظورا آخر لمفهوم السلطة والسيادة تمثلته قوى مغايرة طموحة ربما كانت على صلة بالمؤثرات الفكرية التي تبلورت في إطار حركة (البعث المشرقية). وقد ظلت فكرة المجلس التأسيسي مطلبا يُرفع في كثير من المناسبات، وأحيانا كمرجع مستهام يحيل على فترة ملتسبة من فترات الصراع السياسي والحقوقي في البلاد، ولكنها لم تأخذ أي حظ من البروز ذيوعا وانتشارا، مثلما تبدو تجلياتها في الفكر السياسي المعارض باهتة، لم تتطور من حولها تصورات فكرية حقيقية تصوغ مبانيها القانونية والدستورية في شعارات (تعبوية) مدركة ومفهومة. وستغدو فكرة المجلس التأسيسي المنتخب، في تعارض مع مفهوم الدستور الممنوح، ضربا من الطرح الراديكالي احتمت به نخب ذات توجه (ثوري) لم تجد متنفسا للعمل السياسي الشرعي منذ أواسط الستينيات، فانقلبت على السلطة السياسية السائدة تطعن في شرعيتها وتدين سلوكها القمعي وتسعى إلى قلبها... دون أن يحالفها النجاح فيما انتوته أو خططت له أو سعت إلى تنفيذه. وهكذا يبدو اليوم أن فكرة

المجلس التأسيسي تلاشت إلى حد بعيد، ولم تعد مذكورة، على نحو رمزي فيما يبدو، إلافي برنامج (حزب الطليعة الديموقراطي الاشتراكي).

يُفهم من هذا التحليل إذن أن العمل ب (التجربة الديموقراطية) المتمخضة عن فكرة (المسلسل الديموقراطي) لم يستقر تدريجيا، في تواصله واستمراره، إلا ابتداء من منتصف السبعينيات. ولهذا الاستقرار مسببات جعلته (ثابتا)، بحيث يمكن الحديث الآن عن تاريخ منجز له زمنه (ربع قرن) وتراكماته ومعوقاته وآفاقه. ومن المدهش حقا أن تتحول هذه التجربة إلى شبه «حقيقة نهائية» تُرضي جميع الفرقاء السياسيين وإن كانت تدفعهم إلى الحنق عليها في بعض الأحيان، وتجعلهم متشبثين بها رغم علمهم المسبق بنواقصها، وتفرض عليهم كثيرا من الضوابط فلا يرفضونها رفضا مطلقا، وقد تمتهن كبرياءهم السياسي ولكنهم متساكنون معها وكثيرا ما يحلمون بتطويرها حتى وهي تنغلق عليهم بإكراهاتها الشديدة في معظم الأحيان. ويجوز القول إن هذه الديوقراطية لكثرة ما ترضيهم بمصالحها الجمة فهم غالبا ما يغضون الطرف عن بعض أشكالها الاستبدادية.

هناك ثلاثة أسباب على الأقل أسهمت في قيام التجربة الديموقراطية الحالية، تبدو لي في بعدها التاريخي متداخلة شديدة الإيحاء بأن مرحلة جديدة كانت قد أقبلت في فضاء الحياة السياسية المغربية منذ مطلع السبعينيات، خصوصا بعد أن بلغت التعارضات العامة على صعيد المجتمع المغربي مبلغا عظيما من القوة أصبح يهدد وجود السلطة السياسية نفسها ، كما تشكلت منذ الاستقلال، في وجودها واستمرارها:

1ـ يلاحظ المتتبع لتطورات الحقل السياسي منذ بداية الستينيات أن مؤسسة السلطة السياسية القائدة احتكرت، على نحو واضح، جميع الوظائف السلطوية، الموروث منها والمستحدث، قبل أن تصبح تلك الوظائف أمرا مقررا بنص الدستور. وقد جرى العمل، منذ بداية الاستقلال، ببعض الأشكال التداولية الوسيطة من مثل إشراك ممثلي الأحزاب التاريخية في الحكومات المتعاقبة، أو تكوين المجلس الاستشاري... ولكنها صيغ لم تدم في الزمن إلا لبعض الوقت، وربما كان الهدف منها بناء توازنات سياسية ظرفية تمكّن السلطة الجديدة من الاستقرار والاستحواذ على المواقع التي تخول لها نوعا من السيادة المطلقة على جهاز الدولة بدون شريك ولا منازع.

وقد تشكل الاستفراد بالسلطة في نطاق توجهات اقتصادية وسياسية مختلفة جاءت على النقيض تماما مما كانت تطمح إليه القوى العاملة في سبيل (الإصلاح الوطني)، تلك التي بنت مجدها السياسي على معارضة سياسة الحماية الفرنسية والتخطيط لمغرب ما بعد جلائها، ورفضت جميع أشكال الإصلاح المعروضة عليها قبل تحقيق الاستقلال كذلك. وستكون بداية الستينيات فترة

حاسمة في الاتجاه المذكور، وربما كانت العناصرة الرامزة إلى ذلك كامنة في إسقاط حكومة عبد الله إبراهيم.

ومن هذه الزاوية فقد جاء أول دستور للمملكة تعبيرا عن الاستفراد بالسلطة وتركيزا لوظيفتها المؤسساتية، مع الاعتبار بالقصد الذي أُريد للدستور أن يكرسه، أي إقامة ملكية دستورية برلمانية تتمع بالشرعية التامة. ويمكن أن نكتشف، بعد ذلك، أن التمركز التدريجي لوظائف السلطة السياسية قاد موضوعيا إلى بروز مختلف أشكال التحكم والاستبداد، فضلا عن بناء أجهزة قمعية لمصادرة الحريات العامة والتحكم في الفضاء السياسي العام، مع ما صاحب ذلك من تهميش للنخب التقليدية أو إخضاعها، والعمل على «توليد» نخب جديدة مرتبطة عضويا بالمصالح والامتيازات المادية والمعنوية التي وزعتها تلك السلطة بدون حساب لتكريس هيمنتها المطلقة.

ودون الحديث عن التوترات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها فترة الستينيات، سواء ما تعلق منها بالحركات الاجتماعية الاحتجاجية أو بالمحاكمات السياسية أو بغير ذلك.. فلعله من البارز أن تتعرض مؤسسة السلطة السياسية القائدة لانقلابين عسكريين متلاحقين فاشلين أظهرا مختلف المخاطر الناتجة عن الانفراد بتدبير الحياة السياسية العامة واحتكار المجال الرمزي والواقعي لتداول السلط تحت سلطة المؤسسات التمثيلية، في تجاهل تام للقوى التي قد تضمن الاستقرار السياسي، ومنها تلك التي تسلم بشرعية السلطة القائدة بل واعتبرتها منذ أوائل الثلاثينيات دعامة أساسية لتطور البلاد نحو الاستقلال.

2 ـ تطورت المعارضة المغربية الحديثة في ارتباط وثيق مع تطورات الوضع السياسي من حولها، وكذا في انسجام أو تنافر مع تحولات مؤسسة السلطة السياسية القائدة. ونعني بالمعارضة الحديثة تلك النخب السياسية التي وجدت نفسها، بعد انجلاء أوهام المرحلة الاستقلالية الأولى، مبعدة عن المشاركة في صياغة مفهوم السلطة وممارسته، وتخسر بالمقابل أهم المواقع التي كانت قد جعلت منها، في فترة سابقة، بديلا مرشحا لبناء قواعد الاستقلال الوطني.

ومع أن الانقسام السياسي كان قد جعل من تلك القوى فرقا متخاصمة متنابذة، سواء من حيث التوجه السياسي أو من حيث الاختيار الإيديولوجي العام، إلا أنها بلورت، وخصوصا منذ أواسط الستينيات، ثلاثة «خطوط» رئيسية ظلت تفعل في الوضع السياسي، بدرجات مختلفة، إلى ما بعد منتصف السبعينيات.

أ ـ برز مفهوم «عودة المشروعية» الذي صاغه حزب الاستقلال كرد فعل سياسي على إفشال التجربة البرلمانية الأولى (1963 / 1965) مباشرة بعد إعلان حالة الاستثناء. وكان المراد بهذا الشعار هو المطالبة بعودة الحياة النيابية إلى البلاد في إطار االدستور المعمول به. وهذا ما يُفهمنا

لماذا قاطع حزب الاستقلال، انطلاقا من برنامج محكم صاغه عام 1963 (التعادلية)، أبرز المحاولات التي طرحت من قبل السلطة لاستقرار الحياة السياسية في إطار التوافقات المنشودة، وإن يكن الحزب، بطبيعة الحال، قد ساهم في جميع المفاوضات التي كانت تسعى إلى ذلك. ثم كان موقفه من الدساتير اللاحقة من حاصل التشدد الذي لازم موقفه تجاه التهميش والتجاهل.

وسيواصل حزب الاستقلال بهذا الموقف الرافض سياسة شديدة التأثير والاستقطاب في نطاق المعارضة الشرعية إلى ما بعد وفاة علال الفاسي وانعقاد المؤتمر التاسع (1974).

ب ـ ستشهد الحياة السياسية خلال فترة (الاستثناء) حالة فكرية «يعقوبية» نمت في صفوف المعارضة الراديكالية للوضع القائم. وقد تجسدت هذه الحالة في حركتين مسلحتين اخترقتا المشهد السياسي دون أن يكتب لهما النجاح في أواخر الستينيات (1969) وفي بداية السبعينيات (1973). ومع أن «الإيديولوجية الجمهورية» لم تكن واضحة، إلا أنها لم تكن مضمرة أيضا، وإن كنا لا نملك حولها شيئا كثيرا بسبب ظروف السرية التي أحاطت بها والدعاوي الانقلابية التي لابستها. ومن المعلوم أن أصول هذه الحالة قديمة نسبيا وقد ظهرت بعض تعبيراتها في صفوف (حزب الاستقلال) نفسه قبل الانقسام في أواخر الخمسينيات، وأحسب أن المهدي بن بركة كان واحدا من معتنقيها وعاملا في سبيلها، ولعل اتجاها كاملا تشكل على ضوئها في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى ما قبل الانشقاق الذي تعرض له عام 1972، بل وغالب الظن أن هذا الانشقاق كان بهدف إخراج الحزب من دائرة الالتباس التي هيمنت عليه بسبب ذلك.

ج ـ لليسار الماركسي، كما مثله الحزب الشيوعي المغربي، حضور بارز في ساحة العمل السياسي قبل استقلال المغرب، وإن كانت الظروف المناوئة التي ظهر فيها جعلت تطوره محكوما بالإكراهات الشديدة التي حدَّت من إسهاماته في بلورة فكر سياسي ذي أثر في الواقع. ومنذ بداية الستينيات تعرض هذا اليسار للمنع، ثم أُجبر على تغيير مواقفه ومنطلقاته بعد ذلك، إلى أن استقرت أوضاعه بشكل نهائي، وإن يكن في اتجاه مغاير تماما لمنطلقاته الأولى، مع بداية انطلاق المسلسل الديموقرطي. وقد تعرض هذا اليسار لهزات فكرية عميقة، كما اخترقت صفوفه انشقاقات. ولكن الظاهرة الملفتة للانتباه ظهور أنوية يسارية راديكالية، في أواخر الستينيات، في استقلال تام تقريبا عن بنية هذا اليسار الكلاسيكي، ومن المؤكد أنها شحذت أسلحتها الفكرية لمعارضته والهجوم عليه ضمن هجومها الشامل على (القوى الإصلاحية) التي كانت تستوطن الساحة في ذلك الوقت.

لقد بلور هذا اليسار منذ فترة بعيدة، بحكم منطلقاته الفكرية والإيديولوجية، التي تمتح من الفكر الماركسي عموما، شعارات سياسية غير مسبوقة في ميدان التعبئة السياسية والاستقطاب

الاجتماعي، ضمن مهمة شاملة كانت تعرض تحت اسم (إنجاز الثورة الوطنية الديموقراطية)، بالمضمون الذي كان لها في تلك المرحلة، أي استكمال مهمات البناء الوطني وتحقيق الديموقراطية تحت سلطة (الطبقة العاملة). ولعل اليسار الجديد قد تميز، في هذا السياق، ببعد فكري آخر، يبدو متمما لهذه المهمة الشاملة، أعني إسقاط سلطة (الطبقة السائدة) وتنصيب (الجمهورية الديموقراطية الشعبية).

3 ـ لا يمكن أن نعرض لهذين السببين الأساسيين في قيام (التجربة الديموقراطية) بدءا من أواسط السبعينيات دون الإشارة إلى الأثر الذي كان لطرح القضية الصحراوية على الصعيد الوطني وفي المحفل الدولي، بحيث يمكن الاطمئنان الآن إلى أن الدعوة إلى بناء (الوحدة الوطنية) وقيامها بعد ذلك، ما كان لها أن تعبئ تلك الطاقات التي تحركت في (المسيرة الخضراء) لاسترجاع الأقاليم الصحراوية لو لم تر فيها مختلف القوى السياسية العاملة في الساحة مناسبة لاسترداد حق ضاع طالما ناضلت من أجل المطالبة باسترداده، وفرصة للتعبير عن وجودها الموضوعي المساند للمبادرة الرسمية، ومعركة وطنية يمكن أن تصلح منطلقا للمساهمة الفعلية في النشاط العام المرتبط بنفس القضية. ومن المؤكد أن القضية الصحراوية، لبعدها الوطني في التعبئة، كانت بمثابة الأرضية التي هيأت مستقبل العمل المشترك مع السلطة السياسية القائدة في البلاد، مثلما أعطت لتجربة العمل الديموقراطي بعدا توافقيا سيصبح، مع الوقت، ذا بعد استراتيجي في الممارسة السياسية (كما هو الشأن الآن فيما يُعرف بالتناوب!).

ومن المفهوم أنه منذ أواسط السبعينيات هبت على العالم رياح التغيير الديموقراطي الذي اقترن في حالات كثيرة بإقرار حقوق الإنسان وانهيار بعض العقائد الشمولية، وسقوط كثير من الديكتاتوريات، وظهور مفهوم الشرعية الدولية، والتحول التدريجي نحو الأحادية القطبية والعولمة، وتعاظم دور المجتمع المدني. أي ما يشبه العودة المتجددة إلى قيم الليبرالية الكلاسيكية في أفق إنساني أرحب. وقد كان لذلك كله الدور المؤكد في صوغ استراتيجيات بديلة في مناطق مختلفة من العالم ومنها المغرب بطبيعة الحال.

هذه أسباب افتراضية وعامة في نفس الوقت، وسيكون من الضروري دائما القيام بتحليل جذري لتحولات المجتمع المغربي وحقله السياسي وتطور بناه العامة من خلال المعطيات الشاملة التي فعلت في جميع تلك الأوضاع عبر فترات التطور التي قطعها المغرب منذ بداية الاستقلال على الأقل. ويمكن القول مع ذلك إن العمل بالتجربة الديموقراطية الحالية يبدو الآن وكأنه صيغة (تعاقدية) لتشريع نوع من الاستقرار السياسي الضامن لاستمرار القوى الفاعلة فيه، أخذا بعين الاعتبار جميع

المصالح التي تبرر ذلك أو تجعله ممكنا أو تفرضه فرضا.

غير أننا لا يمكن أن ننسى أيضا كيف أن العمل بالتجربة الديموقراطية الحالية، على ما اعتوره من اختلال في كثير من المراحل، مر بأزمات حادة كادت أن تعصف به عصفا، كما حدث أثناء الهبات الاجتماعية المتكررة (1981 ، 1984 ، 1990 ..)، بينما سار هذا العمل في اتجاهات محسوبة سلفا، تعاقدت جميع الظروف على إكسابه حالات خاصة تغير جوهريا من الأبعاد الخاصة بكل ديموقراطية من حيث هي تجربة مفتوحة على الحرية. أريد القول إن التجربة الديموقراطية المغربية تبدو في كثير من جوانبها ديموقراطية مقيدة، ترتسم فيها آفاق محددة غدت في حكم الضوابط الكابحة لكل ممارسة ديموقراطية حقة، تمس في بعض الأحيان مفهومي التعدد والاختلاف وحرية الرأي والتعبير وأشكال التنظيم وبعض أوضاع حقوق الإنسان... إلخ ويمكن القول إن بعض القوانين المسنونة لا تتماشى مع الاختيار الديموقراطي نفسه، الأمر الذي يشي بنوع من الاستبداد المبطن. وإذا كان من المفهوم أن يُعلل ذلك في بعض الأحيان بتأخر الذهنيات وتدني مستوى الوعي بعامة، فضلا عن التأخر المحسوس على صعيد المجتمع في التعاطي مع قضايا الحداثة ومتطلبات المعاصرة، إلا أن «استقرار» الوضع فيما يشبه (التوافق السياسي) بين النخب على أمور تتصل بحاضر التطور في البلاد، وهو أمر ظرفي بطبيعة الحال، قد يرهن مستقبل هذه البلاد لما لا يمكن احتسابه ولا التحكم فيه من هزات وآفات.